الفَصْل الثامِن

الاقتِصَاد.. "عَصَب" الأزمَة

obeikandl.com

الشَرَاكَة المُخَادِعَة

في الفصل الأوَّل من هذا الجُزء، كُنا قد ذكرنا أنه في إطار القواسم المُشتركة، أو المصالح المشتركة، تطلعت الجبهتان إلى شراكة اقتصاديَّة كاملة، وشرحنا الزاوية التي ينظر بها كل طرف إلى تلك الشراكة.

وقد ذكرنا أيضاً أن اتفاق التعاوُن الشامِل بين البلدين، الذي وُقِّع في ١٩٩٧/٧/٣٠ كان نواة لتلك الشراكة، وتطرَّقنا في هذا الصدد إلى بُنوده بالتفصيل، وقد تمَّ التأمين على وجهته - وفق ما هو مخطط له- في اجتماعات اللجنة الوزاريَّة المشتركة في أبريل (نيسان) ١٩٩٥، وعلى هَدْيِهِ سارت العلاقة بين البلدين على نحو جيِّد، حتى نهاية العام ١٩٩٦، لا يُعكِّر صفوها شيء سوى ما كان يجري "بهدوء" على الحدود من تجاوزات، ويعمل الطرفان على حلها بأسلوب المعالجة الصامتة، وكان محصوراً بين جبال المنطقة الحدوديَّة، لم ترتج له أركان عاصمتي البلدين إلاَّ بعد أن فاحت رائحته في العام الذي تلي.

كان الاتفاق المذكور يعكس تطلعاً، ولكنه لا يُجسِّد واقعاً طموحاً في نظرته للمُستقبل، بل تُرهقه جراحات الماضي.. كجبَّةٍ اتسعت على جسدٍ أنهكه المرض.

بعد عدَّة سنواتٍ من التجريب، أدرك كل طرف أنه لم تكن ثمَّة شراكة حقيقيَّة، خاصَّة في الأنشطة الصناعيَّة والإنمائيَّة والبرامج الاقتصاديَّة، عدا النشاط التجاري الذي كان يتحرَّك بقوَّة الدفع الذاتي المتردِّد، وتفصيلاً لذلك على سبيل المثال، بعد استقلال إريتريا كانت هناك أولويَّة في النقاشات حول الكيفيَّة التي يمكن من خلالها لإثيوبيا أن تستخدم الموانئ الإريتريَّة، فبموجب الاتفاق المذكور، قامت إريتريا بتقديم التسهيلات لإثيوبيا، حيث لم تتجاوز الرسوم الجمركيَّة التي فرضتها على مرور بضائعها في ميناء عصب نسبة ١,٥% (وهي الأدنى بالنسبة لموانئ المنطقة)، إلى جانب إعفاء البضائع والمواد التجاريَّة التي مصدرها إثيوبيا من التعريفة الجمركيَّة، وتمَّ الأمر نفسه فيما بعد في ميناء مُصَوَّع وفق مذكرة تفاهُم وُقعت بين البلدين في ١٩٩٤/١٠/٧.

وجَّهت إثيوبيا معظم وارداتها إلى إقليم التيغراي عبر هذين المنفذين، بدعوى إعادة تأهيله من دمار الأنظمة السابقة، كما أصبحت معظم صادرات الإقليم من المُنتجات توجَّه إلى إريتريا عبر التجارة الحدوديَّة، وقد ساهم في ذلك القُرب الجغرافي (حوالي ٣٠٠ كيلومتر بين ميكِلِي وأسمرا) وابتعاده نسبياً عن

الوسط الإثيوبي (حوالي٨٠٠ كيلو متر بين أديس أبابا وميكلي)، وكانت هذه الأنشطة بالطبع يتم التعامل فيها بواسطة العُملة الإثيوبية المشتركة آنذاك "البِرْ"، ولم تكُن الحركة بالطموح الذي كان مرجواً.

في إحدى مراحل المناقشات بين اللجان المشتركة، حاول الجانب الإريتري تحريك ذلك الجمود بوضع الأسباب في عدم انسياب تجارته إلى العُمق الإثيوبي في المناطق الوُسطى إلى الرسوم والجمارك غير المباشرة التي تفرضها الحكومة الإثيوبية بين أقاليمها، وطالب بضرورة إلغائها لأنها - حسب وجهة نظره- تمثل العائق الحقيقي أمام عمليَّة التبادُل التجاري بين البلدين.

قلل الجانب الإثيوبي من الأسباب التي أثارها نظيره، ورفض طلبه بدعوى أن تغييرها أو حتى التفكير في إزالتها، من شأنه أن يترك آثاراً سلبيَّة على اقتصاد بلاده، وإزاء تمسُّك كلا الطرفين بوجهة نظره، لم يتوصَّلا إلى حلٍ أو فهمٍ مشترك حول هذه القضيَّة.

أما بصورة عامة فقد كان واضحاً التضادَّ الحاد بين الإستراتيجيَّتين الاقتصاديَّتين، فإريتريا كانت ترمي إلى التركيز على السياسات التصديريَّة استناداً إلى مبدأ التعامُل بسياسات السوق الحُر، بينما هدفت إثيوبيا إلى تطوير قُدراتها التصنيعيَّة والزراعيَّة اعتماداً على مواردها الضخمة. ومن هذه الزاوية، لم تكن تنظر نظرة طبيعيَّة متكافئة للمنتجات الإريتريَّة، وإنما باعتبارها طرفاً منافساً يتحيَّن فرصة القضاء على منتجاتها المحليَّة التي تراها الأساس، ولهذا كانت الإجراءات المُشدَّدة التي تفرضها على المنتجات الإريتريَّة بإضافة المزيد من الرُسوم والجمارك غير المباشرة عليها، هي من زاوية السياسة الدفاعيَّة التي تحمي منتجاتها المحليَّة. ولذلك لم يكن ممكنا الاتفاق، فأصبح كل طرف عملياً يسبح في شاطئٍ بعيد عن الاخر، رغم أن اتفاق التعاون نظريا يتحدَّث عن شراكة اقتصاديَّة كاملة، يتم من خلالها تدفُّق منتجات البلدين عبر الحدود، بلا كابحٍ وبلا قيود وبلا هواجس.

بحديث الأرقام، نجد أن أهم خمس سلع صدَّرتها إثيوبيا إلى إريتريا في الفترة من يناير (كانون الثاني) إلى سبتمبر (أيلول) ١٩٩٧، هي: الطاف (١) بمبلغ إجمالي بلغ نحو ٥٦,٨٣٥,٢٥٣ بِرْ، والذرة بمبلغ ٣١,٠٢٨,٩٠٤ بِرْ، والبُن بمبلغ ٣١,٠٦٨,٨٩١ بِرْ، والذرة الشامية بمبلغ ١١,٠٩٤,٠٠٥ بِرْ، وبُقوليَّات متنوِّعة بمبلغ ٧,٧٣٦,١٠٦ بِرْ، إلى جانب خمسة عشر سلعة أخرى بسقفٍ أعلى ٥ ملايين بِرْ، نزولاً حتى مليون ونصف لكُلِّ واحدة، ليبلغ إجمالي الصادرات كلها نحو ١٧١,١٤٥,٨٣٧ بِرْ..

في حين نجد أن أهمَّ سلعتين صدَّرتهما إريتريا إلى إثيوبيا في ذات الفترة، هُما: كلورايد الصوديوم (ملح نقي) بمبلغ ٧٦,٥٧٥,٣٠٩ بِرْ، ثم جوارب

(منسوجات) بمبلغ ٤٠,٨٢٩,٩٣٦ برّ، إلى جانب ثمانية عشر سلعة أخري بسقفٍ أعلى قدره ٥ ملايين، ونزولاً حتى نصف مليون لكُلٍّ واحدة في ذات الفترة، بإجمالي يبلغ نحو ١٦٠,١٣٤,٠٩٨ برّ.

توضِّح هذه الأرقام (٢) أن الميزان التجاري يُرجِّح لصالح إثيوبيا بنحو ١١ مليون برّ، وبالنظر لاتساع السوق الإثيوبي والقُوى البشريَّة الضخمة، كان يُفترض أن يكون العكس، أو أن إريتريا طمحت لذلك، وربَّما بأكثر من الأرقام المذكورة.

أما في المجال الاستثماري، فلم يتم الدفع فيه باتجاه تنفيذ أعمالٍ مشتركة كبيرة بين البلدين، وظلت المسألة محصورة في استثمارات القطاع الخاص، وفي هذا الإطار تمَّ تنفيذ تجربة وحيدة لبنكٍ تأسَّس في أديس أبابا (مصرف القرن العالمي) برأس مالٍ مشترك شارك فيه رجالُ أعمالٍ إريتريون مع الجبهة الحاكمة في إثيوبيا، ولم نجد ما يؤكد أن أولئك كانوا ذوي صلة بالجبهة الحاكمة في إريتريا بطريق مباشر. ومن المفارقات أن هذا المصرف لم يعمل سوى بضعة أشهر، فقد تمَّ افتتاحه رسمياً في ١٩٩٧/١٢/٣٠ وأغلق مباشرة في الشهر التالي قُبَيْل اندلاع الأزمة، لقطع الطريق أمام التُّجَّار والمستثمرين الإريتريين من فُرص الاقتراض بـ"البِرّ" الإثيوبي وتسديده بـ"النقفة" في إريتريا عند تمويل وارداتهم من إثيوبيا، دون اللجوء إلى شراءه بالعُملة الصعبة الأجنبيَّة.

وكانت السُّلطات الإثيوبيّة قد سبقت ذلك بوضع قيود استثماريَّة وضوابط ماليَّة مشدَّدة على الإريتريين المُقيمين في بلادها، وفرَّقت بينهم وبين الوطنيين الإثيوبيين، وكان ذلك انتهاكاً لاتفاق التعاون البروتوكولي المُوقع بين البلدين.

بعين الواقع، كان يصعُبُ قيام مشاريع استثماريَّة مشتركة على خلفية التباين الكبير في السياسات الاستثماريّة نفسها بين البلدين، وبناءً عليه كانت إستراتيجيَّة كل طرف تستند على ما يقوم به الطرف الاخر، ولم يكن التمعُّن في الأفكار الاستثماريَّة من منطلق جدواها أو عدمه، أو زاوية مردودها على الشعبين أو فشلها، فالآخر هُنا في هذه الحالة ليس شريكاً، إنما كائناً متربِّصاً ينتظر اللحظة المناسبة للانقضاض على منافسه.

وقد عبَّر عن ذلك الفهم تماماً السيد "سبحات نجَّا"، وهُو الأمين العام السابق لـ"الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" ومسئول الأمانة الماليَّة حالياً ويوصف بأنه أحد مُنظري ومُفكِّري التنظيم، حيث قال في لقاءٍ له مع قناة 'الجزيرة' الفضائيَّة يوم ١٩٩٩/٣/١٧: «**كان الإريتريون يُسوِّقون سياسات اقتصاديَّة خُطط لها كي تستغل المصادر الإثيوبية، فهُم يريدون انتقالاً حُراً لرأس المال وكذلك البضائع، وكانوا متأكدين من ذلك تماماً، واعتقدوا أنهم سيبتلعون إثيوبيا من الناحية الاقتصاديَّة**».

سواءً كانت إريتريا تهدف إلى ما أوحى به وأكده السيد "سبحات نجّا"، أو أن أهدافها غير ذلك، فلم تكُن الخيارات أمامها في ذلك الوقت كثيرة، ولم يكن هناك

مفر من المُضِي في طريق تلك الشراكة الزائفة إلى نهاية الشوط، ذلك لأنها خططت لاستراتيجيَّاتها الاقتصاديَّة بالاعتماد على مواردها الذاتيَّة، وأدرجت مسألة التبادل التجاري في إطار تفعيل تلك الموارد، إلى جانب أن الواردات القادمة من إثيوبيا تمثل مرتكزاً أساسياً في الثقافة الغذائيَّة بالنسبة لمواطنيها (رغم أن الحرب فيما بعد أوضحت أنه خيار يمكن تعويضه بزيادة قليلة في التكلفة)، وأيضاً لأن الدولة حدَّدت موقفاً قاطعاً من المساعدات والمعونات، مثلما ذكرنا في الفصل الأوَّل من هذا الجزء.

بنظرة عامة لإمكانات البلدين الاقتصاديَّة، نجد أن إثيوبيا تعتمد على الزراعة بنسبة ٨٥%، ولديها موارد طبيعيَّة أكثر نسبياً من إريتريا، قياساً بالمساحة الجغرافيَّة، وديمُغرافياً عدد سكانها، يعادل نحو ٢٠ ضعف عدد سكان إريتريا تقريباً، ولهذا فهي تواجه تحديات تنمويَّة أكبر، ضاعف من المسئوليَّة فيها ضعف أداء الاقتصاد الإثيوبي خلال العقود الزمنيَّة الماضية، بسبب الحُروب وموجات الجفاف المتكرِّرة والمجاعات المتعاقبة، إضافة إلى سوء الإدارة وفساد الحُكم، ذلك ما أورثها مديونيَّة تقدَّر الآن بحوالي ١٠ بليون دولار، وهذه الديون - بناءً على تقديرات وحدة الاستخبارات الاقتصاديَّة الدوليَّة للرُبع الأول من العام ١٩٩٩- تلتهم قرابة نصف عائد الصادرات، ويأتي في صدارتها محصول البن الذي يمثل نحو ٦٠%، وقد واجه انخفاضاً في أسعاره للعام ٩٩/٩٨ بلغت نحو ٢٥% نتيجة الوفرة في الدول المنتجة، وعلى رأسها البرازيل، الأمر الذي أدَّى إلى عجز في الميزان التجاري للسنوات المذكورة بمبلغ ٤٥٥ مليون دولار، وقد تأثرت الموازنة العامَّة نتيجة توجيه جزء كبير من موارد الدولة لشراء الأسلحة ومستلزمات الحرب، التي بلغت وفقاً لعدة تقارير اقتصادية نحو مليار دولار أمريكي، وهذا رقمٌ خُرافي بالنظر للاقتصاد الإثيوبي.

المعلوم أنه قبل الحرب الأخيرة، سجَّلت الدولة رقماً متميِّزاً في نسبة النُمُو، حيث بلغت النسبة ما بين ٥,٥ – إلى ٦%، مع وقف معدَّلات التضخُّم عند نسبة ٤%، لكن معدَّل دخل الفرد يُعَدُّ الأدنى في سلسلة دول العالم الثالث، إذ لا يزيد عن ١١٠ دولار سنوياً.

بالنسبة لإريتريا، فقد ضاعف من مسئوليات حكومتها أيضاً أنها ورثت دولة تحتَّم عليها بناؤها وإعادة تعميرها من الصفر تقريباً، والذي زاد من تعقيد ذلك الإرث، هو تمنعها - كما سبقت الإشارة- من المساعدات والمعونات الدوليَّة، وهي تشتمل إلى جانب أموال الدعم، الخبرات التقنيَّة والفنيَّة، وهي تحتاجها في استخراج وتصنيع مواردها الطبيعيَّة - مع قلتها- وإن كانت هذه القلة تتناسب طردياً مع عدد السكان.

تعتبر الزراعة العمود الفقري للاقتصاد الإريتري، وتعتمد عليها بنسبة ٨٠% حتى الآن، وقد تماسك الاقتصاد نسبياً خلال عامي الحرب، وهذا يرجع

لعدة أسباب منها نجاح الموسمين الزراعيين ٩٨/٩٧ و ٩٩/٩٨، علاوة على التبرعات التي انهالت على الخزينة العامة من قبل المواطنين في الداخل والخارج، إلى جانب أن للجبهة الشعبية بعض الاستثمارات في الخارج وجهتها لتغطية احتياجات الدولة، بما في ذلك شراء الأسلحة ومستلزمات الحرب. ساعد على ذلك أيضا الثقافة الإستهلاكية للشعب الاريتري في ظل الظروف العصيبة، استلهاماً من إرث النضال المسلح.

لكن مع كل ذلك سيكون هذا التماسك عُرضة لامتحان كبير بطول الفترة الزمنية، وذلك بالنظر إلى عزوف إريتريا عن المساعدات الدولية أو قلتها - سيان- من جهة، وقلة الموارد الطبيعية من جهة أخرى، بما في ذلك أن وجود القوة البشرية المنتجة على جبهات القتال، مما يعرقل نسبياً تنفيذ برامج التنمية.

بالواقع المذكور أعلاه عن وضعية الاقتصاد الإريتري، وعلى الرغم من اعتماده على الموارد الذاتية، فقد سجّلت له مضابط البنك الدولي وبعض الهيئات الاقتصاديَّة الأخرى نسبة نُمو تراوحت قبل الحرب ما بين ٧ - ٨%، ولكنها بعد اندلاع الحرب - من خلال ما هو مذكور آنفاً- انخفضت هذه النسبة إلى ٣%، وتراهن إثيوبيا في ظلّ الإنهاك الاقتصادي الذي تمارسه على إريتريا أن تصل بها إلى درجات سالبة.. ويُعدُّ دخل الفرد السنوي أفضل مما هو في إثيوبيا، إذ يبلغ نحو ٢٦٠ دولارا، ولكن كلاهما يحتلان مرتبة منخفضة ضمن ١٤٧ دولة في العالم بمعايير بعض الهيئات الدوليَّة.

الأزمة تُطلُّ مِنَ النافذة

على الرغم من مثاليَّة العلاقة بعد تحقيق الأهداف الوطنيَّة الكبرى في العام ١٩٩١، ومحاولات تمتينها باتفاقيَّة بروتوكول التعاون في العام ١٩٩٣، والتأمين عليه من قبل اللجنة الوزاريَّة العُليا المشتركة في العام ١٩٩٥، إلا أنه بما ذكرناه سابقاً كان القلق أشبه بكُراتٍ من الثلج المتدحرجة من أعلى قمَّة العلاقة، تكبُر شيئاً فشيئاً كلما اندحرت إلى أسفل.

كانت الجبهة الحاكمة في إثيوبيا أكثر اطمئناناً في تقييمها للعلاقات الاقتصاديَّة مع إريتريا، فقد أرادت لها أن تراوح مكانها تحت مظلة الشراكة الاقتصادية دون أن ينتج عنها شيئاً، بضمان الإبقاء علي إريتريا داخل حظيرتها من خلال العُملة المشتركة (البرّ)، الأمر الذي يحد من استقلالها الاقتصادي.. أما إريتريا فقد بدأ القلق يسري في جبهتها الحاكمة نتيجة بروز مؤشرات غير طبيعيَّة، فبدأت في تنفيذ ما عزمت عليه بمعالجة تبدأ من مربع العُملة.. ففي أواخر العام ١٩٩٦ أعلن الرئيس أسياس أفورقي للمرَّة الأولي عزم بلاده إصدار عُملة خاصة بها، وكشف عن اسمها "النقفة" في اللقاء السنوي الذي دأب عليه مع مواطنيه بمناسبة انطلاق شرارة الكفاح المسلح، وذلك من خلال أسئلة مُنتقاة من عدة أسئلة تقدَّم إلى مكتبه ويقوم بالرد عليها، ونشر ذلك في الصحيفة الرسميَّة "إريتريا

الحديثة' بتاريخ ١٩٩٦/٩/٢١.. فقال بالتفصيل: «**لا يخفى على أحد أن وجود عملة وطنية سيفتح مجالات واسعة لتنفيذ البرامج الاقتصادية وفق السياسات التي تضعها الحكومة، ولكن الاعتقاد بأن العملة ستحدث تغييراً في الاقتصاد من تلقاء نفسها هو رأي خاطئ، لأن العملة ليست أكثر من ورق، والورق في حدِّ ذاته لا يمكن أن يكون اقتصاداً.. فتقوية وتطوير الاقتصاد تكمُن في العوامل الأساسيَّة التي تلعب دوراً فاعلاً وتؤثر في تقوية الاقتصاد.. ولكن إذا تمَّت الاستفادة من العُملة والإمكانات الأخرى كما ينبغي، فليس من المستحيل إحداث تغييرات اقتصاديَّة جوهريَّة**».

ربَّما حاول الرئيس الإريتري بتصريحاته هذه التخفيف من وقع الحدث على الذين يجلسون في الضفة الأخرى من النهر، لكن اتضح أنها لم تكن كذلك، على الرغم من أن الضرورة كانت تؤكد أن إريتريا ستُقدِم على هذه الخطوة ذات يوم، حتى تُكمِل استقلالها السياسي باستقلال اقتصادي.

لكن الجبهة الحاكمة في إثيوبيا تحسَّست آنئذٍ مقبض مسدسها، بعد ما رأت أن الخطوة تمثل بداية للإبحار بعيداً عن شواطئها، ممَّا يعني تعطيل كل استراتيجيَّاتها تجاه إريتريا، بما في ذلك تعطيل دورها الإقليمي.. كما أن تفكير الجبهة الحاكمة في إريتريا أيضاً بدأ يُؤمن بأن انفصال العُملة سيُؤدِّي إلى استقلال اقتصادي، يقود البلاد حتماً إلى لعب دور إقليمي أكثر تأثيراً.

عليه، عندما طوى العام ١٩٩٦ ما تبقى من شهوره بعد ذلك التصريح، كان سقوط ورقة كل يوم من "روزنامة" العام ١٩٩٧ يُؤذِنُ باقتراب اللحظة التاريخيَّة التي يُسفِر فيها التوتر الخفي عن وجهه القبيح.

بينما الجبهة الحاكمة في إثيوبيا بدأت في تخيُّر الوسائل التي ستواجه بها المستجدات القادمة، اقترحت عليها الجبهة الحاكمة في إريتريا أن يتم دفع المُقابل لتكرير البترول الخاص بها في مصفاة عَصَب بالعُملة الصَعْبَة. وعلى الرغم من أن الاقتراح كان في إطار السياسات الاقتصاديَة التي تنتهجها إريتريا، إلاَّ أن المصفاة نفسها كانت قد استُهلكت لأنها ظلت تعمل منذ عشرات السنين، وأصبحت كلفة تشغيلها باهظة، خاصة مع حاجتها المستمرّة لقطع غيار تجلب بالعُملة الصعبة.

كنا قد ذكرنا سابقاً أنه مع إطلالة العام ١٩٩٧ وحتى نهايته، بدأت أخبار البلدين تنحسر من وسائل إعلامهما، لكن على إثر ما ورد ذكره في مسألة مصفاة عَصَبْ، لم يكُن من المُمكن حبسها - حتى في الصُدُور- في مناخ العولمة الإعلاميَّة، فبدأت في النصف الثاني من العام ١٩٩٧ تطل من نافذة الإعلام الخارجي. وعلى سبيل المثال، أوردت صحيفة "الحياة" من لندن خبراً يوم ١٩٩٧/٦/١٩ كتصريح للمدير العام لمصلحة النفط الإثيوبية، حيث أكد أن بلاده

«تتهيَّأ لاستيراد النفط المُكرَّر اعتباراً من مطلع أغسطس (آب) المُقبل، عندما تتوقف مصفاة عَصَبْ عن العمل».. وبرَّر المسئول ذلك بان نفقات تكرير النفط تتصاعد سنوياً، فيما تنخفض نفقات النفط المستورد، وموضحاً بالأرقام: **«إن تكرير الطن المتري من النفط في عَصَبْ خلال الرُبع الأول من السنة كان ١٨٢٢ بر إثيوبي مقابل ١٣٠٢ بر للكمية نفسها مستوردة، فيما تبلغ كلفة طن النفثالين ١٥٣٥ برْ، ولا يزيد سعر الطن المستورد عن ١٣٨١ برْ»**.. وأكد أن بلاده بدأت بالفعل في استيراد النفط عبر ميناء جيبوتي، ووقعت على الاتفاقيات اللازمة مع شركتي توتال وموبيل. يُذكر في هذا الحقل أن إثيوبيا تنفق سنوياً ما قيمته مليوني برْ على النفط ومشتقاته.

لم تكتف إثيوبيا برفض الاقتراح الإريتري حول تكرير النفط في مصفاة عَصَبْ، وإنما راحت تبحث عن بدائل للحُصول على المواد البترولية، بذات العملة الصعبة، ومضت إلى أبعد من ذلك حينما قرنت هذا البحث بالبحث عن خيارات أخرى في منافذ بحرية جديدة.

في ذات الشهر، وفي سياق إطلالة الأزمة على العالم الخارجي عبر النافذة الإعلامية، سُئِلَ رئيس الوزراء الإثيوبي مِليس زيناوي في حوار له مع مجلة 'الوسط' الصادرة في لندن العدد (٢٨٣) بتاريخ ١٩٩٧/٦/٣٠ عن أسباب بحث بلاده عن نوافذ وموانئ بحرية، فقال: **«ليست هناك خلافاتٍ مع إريتريا، فعلاقتنا هادئة، إنها سياسات المصالح والتعاون المشترك.. لكن إثيوبيا انتهجت سياسات اقتصاديَّة جديدة ترتكز على الاقتصاد الحُر، ولذا بدأنا بالعمل على تجاوز بعض المشاريع الاقتصادية الخاسرة، وفي هذا الإطار صرفنا النظر عن تكرير البترول في مِصفاة عَصَبْ الإريتري بعد ما رأينا أن ذلك يكلفنا أكثر من شراء البترول مكرَّراً من الأسواق العالميَّة، وسيتم ذلك عبر منافذ عدَّة حسب تكلفة النقل، سواء في ميناء مُصَوَع أو جيبوتي، أو حتى الموانئ الصوماليَّة بعد أن تستقر الأوضاع هناك»**.

إذا كان البلدان **«تربطهما المصالح والتعاون المشترك»** مثلما قيل في اتفاقيَّات التعاون، فلا يمكن تفسير التصريح السابق في سياق مفاضلة الأسعار، خاصَّة وأن الفروقات ليست كبيرة، فقليل من الحوار كان من المُمكن أن يُؤدِّي إلى اتفاق، لكن الذي لم يشأ أن يقوله رئيس الوزراء، هو أن إثيوبيا لن تجتهد كثيراً في البحث عن منافذ بديلة، فجيبوتي في ذاك الوقت كانت تشكو أوضاعاً اقتصاديَّة صعبة، والميناء بالنسبة لها هو شريان اقتصادها، وهو في متناول اليد، وكانت بلاده حينما أدلي بتصريحه قد قطعت شوطاً بعيداً في إبرام اتفاقيَّات معها أوائل العام ١٩٩٧، وقعها عن الجانب الإثيوبي السيد تامرات لايني، نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع (قبل إقالته)، وعن الجانب الجيبوتي السيد برخت حمدو رئيس الوزراء.

عندما بدأت إريتريا في الإجراءات الخاصَّة بطبع عُملتها الجديدة، كانت المحادثات تجري مع المسئولين الإثيوبيين حول الكيفيَّة التي يمكن أن تتم عبرها إجراءات فصل العُملتين، وكانت المحادثات مُعقَّدة لم تُثمِر شيئاً، كما أشارت الرسائل الثلاثة المتبادلة بين الرئيس الإريتري ورئيس الوزراء الإثيوبي، وكانت إريتريا تأمل أن تطرح عُملتها الجديدة للتداوُل متزامنة مع احتفالات الذكري الرابعة للاستقلال (١٩٩٧/٥/٢٤)، إلا أنها مع تعقُّد المحادثات وعدم الوصول إلي اتفاقٍ مع الجانب الإثيوبي أرجأت ذلك.. وحتى ذلك الوقت، لم يكُن هذا الجانب يدرك كل ذلك، ويساوره شك كبير في تنفيذ إريتريا ما أزمعت عليه، أو على الأقل ليس بتلك السرعة.

في يوم ١٩٩٧/٧/١٤، أصدرت الحكومة الإريتريَّة مرسوماً تشريعياً بالرقم ١٩٩٧/٦٩ حول إصدار عُملتها الوطنية الجديدة، وإلغاء العُملة الإثيوبيَّة الرسميَّة من البلاد "البرْ".. آنذاك تبدَّدت الشكوك السابقة، وقبضت الجبهة الحاكمة في إثيوبيا على مسدَّسها أكثر.

جاء في المرسوم الإريتري: «**إنه من أجل أن تحقق التنمية الاقتصاديَّة والتطوُّر الاجتماعي أهدافهما، يتطلب وجود سياسة ماليَّة ونقديَّة مستقلة، ولتحقيق كل ذلك لا بُدَّ من وجود عُملة وطنيَّة، وهذا كله يحقق استقرار الأسعار، استقلاليَّة صرف العُملات، الحفاظ على توازُن مستمر في العمليَّة التجاريَّة وتوفير العُملات الأجنبيَّة**». وأوضح المرسوم بتفصيل الفئات النقديَّة الورقيَّة والمعدنيَّة للعملة الجديدة، في حين نشر البنك الإريتري إعلاناً أوضح فيه: «**إن البرْ الواحد المُتداول حالياً داخل البلاد سيتم تبديله بنقفة واحدة**».

ذلك يعني أن إريتريا بهذه الإجراءات قد قطعت شوطاً بعيداً، ولم يبق إلاَّ تاريخ الطرح، وقد وجَّهت رسالة بطريقٍ غير مباشر إلى الطرف الآخر تؤكِّد فيها أن الموضوعات مثار النقاش بين الجانبين، والتي لم يتم التوصُّل فيها إلى اتفاقٍ لن تُثبِط عزمها على تحقيق هدف "الاستقلال" الاقتصادي، سواءً تمَّ الوصول حولها إلى فهم مشترك أم لا.

أمام هذا الواقع، ذكرنا سابقاً أن الجبهة الحاكمة في إثيوبيا بدأت تفكِّر في الخيارات التي يُمكن من خلالها احتواء "الرفيق" الذي يود الإبحار بعيداً إلى شاطئ آخر لا تودُّه له.

بعد المرسوم التشريعي بأربعة أيام، كان الردَّ بخُطوة هَدَفت إلى صرف الأنظار إلى موقع أكثر حساسيَّة، وهذا ما أشرنا إليه في المحور الحدودي، وذلك بدخول القوَّات الإثيوبية بلدة "عدي مروق" وجرى تفصيل ذلك، وبهذا نريد التأكيد على أن الأحداث كانت على المحاور الثلاثة التي حصرنا فيها الأزمة، متواكبة مع بعضها البعض.

بعد صُدُور ذلك المرسوم، طمحت إريتريا مرَّة أخرى إلى طرح عُملتها الجديدة في الفاتح من سبتمبر (أيلول) ١٩٩٧، بمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين لانطلاق شرارة الكفاح المسلح، لكن المفاوضات حتى ذلك الوقت مع الجانب الإثيوبي لم ينتج عنها شيء.

في إطار تفكيرها في خياراتٍ أخرى، بدأت الجبهة الحاكمة في إثيوبيا تفكِّر في إصدار عُملة جديدة أيضاً، وكان ذلك "سراً" في بداية الأمر، لكن ما لبث أن أعلنه السيد دوبالي جالي، مدير البنك الوطني الإثيوبي في مؤتمر صَحَفِي عقده في أديس أبابا يوم ١٩٩٧/١٠/٢٩، وقال: «**إن الهدف من ذلك هو تجاوُز الآثار السلبيّة والتعقيدات النقديَّة التي نجمت بعد إصدار العُملة الوطنيَّة الخاصة بإريتريا**».

شرعت الأجهزة الرسميَّة الإثيوبيَة بعد ذلك في إصدار الإعلانات التي توضح عمليَّة التبديل وشرح العُملة الجديدة التي تغيَّرت شكلاً، ولكن بذات الاسم والمضمون.

اتخذ الأمر بعدئذ شكل سباق غير مُعلن، وبدا كأنما كلا الطرفين غير عابئ برد فعل الطرف الآخر، ولا الآثار الجانبيَّة التي يمكن أن تفرزها خُطوته الجديدة بعد ما فشلت المفاوضات المشتركة في معالجتها.

قامت إريتريا بطرح عُملتها للتداوُل في ١٩٩٧/١١/٨، وهو تاريخٌ لا يقترن بأي مناسبة وطنيَة يمكن أن تعطي الحدث زخماً أكبر. ومن جانبها قامت إثيوبيا بطرح عملتها الجديدة أيضاً في نفس الفترة. وبعد أن أصبح كل ذلك أمرا واقعاً، كانت إحدى القضايا الكُبرى التي لم يتم التوصل فيها إلى اتفاق هي موضوع التعويض الذي يُفترض دفعه إلى إريتريا مقابل كميات البِرّ الإثيوبيَة المُستبدلة.

في هذا الصدد، كشف الرئيس الاريتري النقاب عن الملابسات التي كانت تجري بين الطرفين، وقال في حديثٍ مُطوَّل لتلفزيون بلاده يوم ١٩٩٨/١٠/٣١، أي بعد أن تهشَّم الإبريق: «**كان من المفترض، بل والمفروغ منه أن العُملة الإثيوبيَة المتداولة في إريتريا تُعتبر دينا على إثيوبيا، وقبل إصدار العُملة بحثنا معهم هذه المسألة، أي أن يتحمَّل البنك العُملات الإثيوبية الموجودة في إريتريا، لكنهم رفضوا ذلك، ولجانا للاحتكام إلى خبراء في الأمور الماليَة والعُملات، واحتكمنا الى صندوق النقد الدولي، وهذا الصندوق اوضح بأن البنك الإثيوبي يتحمَّل المسئوليَة القانونيَة للعُملات الإثيوبيَة المُتداولة في إريتريا، وتعتبر دينا عليه، وجاءوا بأمثلة عديدة مماثلة لهذه الحالة، إحداها كانت تشيكوسلوفاكيا، أي عندما انقسمت إلى دولتين، "التشيك" و"السلوفاك"، وما تلا ذلك من إصدار لعُملات جديدة، وكذا الاتحاد السوفيتي والأسلوب الذي اتبعه في معالجة إصدار العُملات الجديدة، وكذا جنوب أفريقيا، وما كان يُعرف بمنطقة أو محيط "الراند"،**

وبذلك تأكد لنا أن العُملات الإثيوبية في إريتريا تعتبر ديناً على البنك الإثيوبي، فلم يقبلوا ذلك، واقترحوا البحث عن عُملاء ووسطاء آخرين، فقبلنا بذلك، واقترحوا البنك الدولي، فقلنا لا بأس.. وعندما طلب البنك رأينا حول الخُبراء الذين سيقومون ببحث هذه المسألة، أوضحنا قبولنا بالقائمة التي بعث بها إلينا، أما النظام الإثيوبي فقد ظلَّ يماطل ويُؤجّل مسألة اختيار الخُبراء، وظلت القضيَّة تراوح مكانها. وجاء موعد تداوُل عُملتنا الجديدة، وما زالت القضيّة مُعلقة حتى الساعة، وما زلنا نحتفظ بالعُملات الإثيوبية التي كنا نتعامل بها قبل إصدار "النقفة" في صناديقنا حتى اليوم، وهي دين على البنك الإثيوبي».

لم يوضح الرئيس الإريتري في هذا اللقاء حجم البنكنوت من "البِرْ" المُفترض أن يكون ديناً على إثيوبيا، غير أن المصادر الماليّة قدّرته بنحو ٤ بليون بِرْ إثيوبي تقريباً ساعة حدوث الأزمة، وذلك استناداً إلى آخر تصريح أدلى به السيد يماني تسفاي، مدير البنك التجاري الإريتري لصحيفة 'إريتريا الحديثة' بتاريخ ١٩٩٦/٣/٣٠، والذي قال فيه: «**إن احتياطي البنك خلال عامي ٩٥/٩٤ ارتفع من ٢٨٠ مليون بِرْ إلى ٣,٧ بليون بِرْ**».

في ذات اللقاء، كشف الرئيس الإريتري عن دين آخر على الحكومة الإثيوبية لم يكن معلوماً من قبل، فقال: «**إن اتهام إريتريا بإثارة النزاع بسبب مشاكلها الاقتصاديَّة عارٍ عن الحقيقة، فنحنُ وإن لم نرغب في التحدُّث أو الكشف عن حقيقة واحدة قبل الآن، إلاّ أننا نود أن نعلنها للجميع، وهي أن إثيوبيا مدينة لنا منذ عام ١٩٩١ ولم تقُم بتسديد ديونها، وظلت تماطِل وتتهرّب من فترة إلى أخرى، وما زال هذا الدين معلقاً حتى الآن**».

كذلك لم يُفصح الرئيس الإريتري عن ماهيَّة هذا الدين، ولا عن حجمه، أو طريقة تسويته، أو الكيفيَّة التي يتهرب بها الإثيوبيون عند إثارته، ولكن وفقاً لمصادر ماليّة اتضح أن هذا الدين هو عبارة عن مبلغ ٣٠٠ مليون بِرْ تمّ الاتفاق على تسويتها بين البلدين عن طريق اللجنة الوزاريَّة العُليا المشتركة وذلك لتحويل مستحقات أصحاب المعاشات من الإريتريين المُتقاعدين الذين خدموا الحكومة الإثيوبيَّة.

بالنظر إلى هاتين المسألتين اللتين كشف عنهما الرئيس الإريتري، وعلاوة على "زُهد" إريتريا في عدم المطالبة ببعض أصول الدولة الإثيوبيَّة أو اقتسامها مع الشريك "التوأم" الذي تسلم مقاليد السُلطة في أديس أبابا، لعلَّ السؤال الذي يثور في ذهن أي مراقب لشئون البلدين: هل الشراكة الاقتصادية التي تتطلع إليها إريتريا - إن لم يكن الطرفان معاً- تستلزم كل هذه المرونة، إن لم نقل التنازُلات؟! أم أنه بمنطق المصالح كانت إريتريا ترمي إلي هدفٍ تعتقد أن عائداته ستطغى علي هذه المرونة/التنازُلات؟! أم أن وراء الأكمَّة ما وراءها؟! بمعني انه كلما

اشتدت الأزمة كشفت الغطاء عن أشياء ما كان يمكن أن يكشف عنها، مثلما ورد في التصريحين المذكورين.

تزداد الحيرة في أن المسئولين الإثيوبيين لم يتطرَّقوا البتة إلى ما تطرَّق إليه الرئيس الإريتري، برغم أن ما أثاره يُعتبر جوهرياً في سياق الأزمة، عدا ما أشار إليه رئيس الوزراء الإثيوبي في رسالته للرئيس الإريتري حول مسألة معالجة مبالغ البِرّ المُستبدلة بالاحتكام إلى جهة ثالثة، لكن حديثاً آخر له لإذاعة 'صوت الثورة التيغراويَّة' في مايو (أيار) ١٩٩٨ يوضح أنه ينظر إلى المسألة بزاوية تقترب وتبتعد عن الزاوية التي ينظر من خلالها الرئيس الإريتري، إذ قال في معرض ردّه على سؤال يتعلق بعلاقة بلاده الاقتصاديَّة مع إريتريا: «**عندما بدأت إريتريا بإصدار عُملة خاصة بها، حاولنا ترتيب علاقتنا التجاريَّة بهم، وقبل هذا فقد أعلمونا بأن لهُم بعض التحفظات بشأن السياسات التي نتبعها، ومنذ تلك الفترة بدأت مشاكلنا معهم في الظهور**».

لم يذكر رئيس الوزراء الإثيوبي التحفظات التي أبدتها إريتريا، ولكنه في الحديث أعلاه حدَّد سقفاً زمنياً لبدء المشاكل بقوله: «**بدأت في الظهور حينما صكَّت إريتريا عملتها الجديدة**»، ولا يدري إلى أي مدى يمكن أن ينسخ ذلك ما أدلى به سابقاً حول مصفاة تكرير النفط في عَصَبْ، باعتباره نقطة البداية في المشاكل، مثلما أنه لم يذكر المسألة الحدوديَّة باعتبارها أيضاً أسُ الأزمة.

مثله نحا السيد "سبحات نجّا" في حوارٍ له مع صحيفة 'الحياة' بتاريخ ١٩٩٨/٦/٢٢، عندما سُئِلَ عمَّا إذا كان الخلاف على الحدود ليس هو السبب الحقيقي للنزاع، فقال: «**أوافق على ذلك، لأن هناك لجنة من الطرفين كانت تجتمع كل ثلاثة أشهر للنظر في تفاصيل حلّ الخلاف الحدودي من خلال طرُق سلميَّة، وأرى أن سبب النزاع الجاري يعود إلى تباينُاتِ اقتصاديَّة بحتة، خصوصاً بعد إصدار أسمرا للعُملة الخاصة بها، مستقلة عن العملة الإثيوبية التي تغيَّر شكلها أيضاً.. إضافة إلى تحوُّل إثيوبيا إلى استخدام ميناء جيبوتي بدلاً عن ميناء عَصَب، وكانت لإثيوبيا حريَّة مطلقة في استخدام الموانئ المناسبة لها**».

مثلهما أيضاً، ذهب السيد أبَاي سهايي، عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي وأحد المُتنفذين في السُلطة، إذ أكد في حديث أدلى به لشبكة 'سي إن إن' (CNN) الإخباريّة الأمريكيَّة يوم ١٩٩٨/٦/٥ - أعادت نشره بعض وكالات أنباء عالميَّة مختلفة أن بلاده: «**رفضت الموافقة على إصدار إريتريا عُملة خاصة بها "النقفة"**»، مشيراً إلى أن: «**إريتريا كانت تسعى إلى مساواة القوَّة الشرائيَّة لهذه العُملة بالعُملة الإثيوبيَّة "البر"، الأمر الذي رفضته بلاده، لأن اختلاف السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية المتبعة في البلدين لا يتيح ذلك**»، واستطرد قائلاً: «**إن ثمَّة خلافات تجاريَّة أخرى بين البلدين بشأن التجارة عبر الحدود والرسوم على البضائع التي يتم إنتاجها بصورة مشتركة**

بينهما»، ومشيراً إلى أن هناك: «**ثمَّة "غيرة" أيضاً من جانب إريتريا إزاء صناعات حديثة في إثيوبيا، لأنها اعتبرت أن ذلك سيُشكِّل منافسة غير مباشرة للصناعات الإريتريَّة**»، وشرح السيد سهايي النقطة الأخيرة بصورة أكثر وضوحاً في حديث آخر مع إذاعة 'صوت الثورة التيغراوية'، فقال: «**لا توجد سياسة اقتصاديَّة إريتريَّة واضحة، فالإريتريون ما برحوا وهُم يلمحون بشكلٍ مباشر وغير مباشر بأن ثروات إريتريا هي للإريتريين، وثروات إثيوبيا هي للإريتريين والإثيوبيين معاً، وبالتالي يطالبون بفتح كل المجالات الاقتصاديَّة لهُم لاستغلال ثروات إثيوبيا والسيطرة على أسواقها، وهُم يُشجِّعون عمليات التهريب بهدف تدمير الاقتصاد الإثيوبي**».

جرَّد السيد سهايي خصمه من أي نواحٍ أخلاقيَّة، وامتدَّ ذلك حتى في الأحلام بغضِّ النظر عمَّا إذا كانت أضغاث أحلام أو هي مجسَّدة، فقال في نفس الحديث: «**إنهم يحلمون بتحويل إريتريا إلى سنغافورة أو هونغ كونغ أو تايوان، ويُحمِّلون إثيوبيا مسئوليَّة أي فشل في هذا.. إن الإريتريين لا يرتاحون لوجود مصانع جديدة في إثيوبيا، وتحديداً في إقليم التيغراي، وذلك ظناً منهم بأن إنشاء المصانع - وخاصة في تيغراي- سوف ينافس إريتريا**».

إن أحاديث المسئولين الثلاثة من الأهميَّة بمكان، بحيث أنها تشرح نفسها بوضوح شديد، وقد بدا أن القاسم المشترك بينها هُو تأكيدهم بأن الأسباب الحقيقيَّة للنزاع هي أسباب اقتصاديَّة، وحتى في هذه النقطة كما رأينا، كلٌ يحللها بمنظوره الخاص، وحديث المسئول الأخير - أباي سهايي- أضاف أبعاداً نفسيَّة خلطها خلطاً بالمسألة الاقتصاديَّة، وهذا ما سنتعرَّض له في محور آخر.

إنَّ أمانة البحث تقتضي الإشارة إلى أن كُلَّ التصريحات المذكورة للمسئولين الإثيوبيين أو الإريتريين، قد انطلقت بعد أن تصدَّع المعبد، وشوَّهت الشروخ جُدرانه البيضاء، وهي أيضاً ما كان يمكن أن تظهر بتلك الحدَّة لولا أن الخصومة استتبعها فجورٌ قاسٍ.

بعد أن طرحت العُملات الجديدة في العاصمتين، كان الفرح عارماً في الأوساط الشعبيَّة، خاصَّة في إريتريا التي اعتبرته حدثاً تاريخياً، لكنَّ الأوساط الرسميَّة جعلت لفرحها كابحاً، لقناعتها بأن الغد يمكن أن يحمل مفاجآتٍ تُنقِص من مقداره شيئاً.

بعدها بأيامٍ قلائل، من تاريخ طرح العُملات الوطنيَّة للتداوُل، اجتمعت في أسمرا اللجنة الإثيوبيَّة الإريتريَّة المُشتركة بتاريخ ١٩٩٧/١١/١٩. رأس الجانب الإثيوبي السيد قرما برو، وزير التنمية الاقتصادية، بينما رأس الجانب الإريتري السيد برهاني برهي، مدير السياسة الاقتصاديَّة العامَّة والتعاون بمكتب الرئيس آنذاك (وحالياً وزير التخطيط والتعاون الدولي). لم تناقش هذه اللجنة من

الموضوعات الكثيرة العالقة سوى مسألة التبادُل التجاري بين البلدين، في ضوء ما تمَّ من تغيير في العُملتين.. كانت النقاشات مُضنِيَة والتفاوُض صعباً، وبعد لأيٍ شديد، بلور الطرح الإريتري ما دار في ثلاثة خيارات، مع التأكيد أنه يفضل الخيار الأوّل:

(١) التبادُل الكامل للعُملات، بحيث تعمل العُملتان معاً في كلا البلدين، وذلك في المجالات التجاريّة والخدماتيّة.

(٢) أن يكون التبادُل بالعُملتين في البلدين، بجانب أن تقوم البنوك المركزيَّة المعنيّة بالتفاهُم حول الكيفيّة التي سيتم بها تبادُل العُملات الأجنبيَّة من حين إلى آخر .

(٣) العمل بنظام التعامُل بالعُملات الأجنبيّة عن طريق فتح خطابات الاعتماد (L/C's) للتبادُل التجاري.

تمسَّك الطرف الإثيوبي بالخيار الثالث كحلٍ نهائي، على أن يتم التبادُل بالدولار الأمريكي مع تبادُلٍ تجاري محدود لصغار التُجّار على ألا يتجاوز مبلغ ألفي بر.

كان واضحاً أن ما تمسَّك به الطرف الإثيوبي، هو خيارٌ مُر للطرف الإريتري، ومع ذلك تمّ الاتفاق عليه، بشرط تجريبه لعدّة أشهر، ريثما تجتمع اللجنة مرّة أخرى لتقييم التجربة.

عقد الجانب الإريتري بعد مغادرة الوفد الإثيوبي مؤتمراً صحفياً يوم ١٩٩٧/١١/٢٢، شرح فيه التباين الذي حدث، وحاول التخفيف من وطأة الخيار الذي تمّ الاتفاق عليه على الاقتصاد الإريتري، كذلك نفى أي تأثير على العلاقات السياسيّة بين البلدين. أدلى عضو الوفد السيد قرمَا أسمروم - كان يشغل منصب سفير بلاده في إثيوبيا وممثلها في منظمة الوحدة الأفريقيَّة، ولكن السُلطات الإثيوبيَّة طردته في الشهور الأولى من الأزمة، بدعوى خرقه للأعراف الدبلوماسيّة- أدلى بدلوه في هذا الشأن، وقال: «**هناك الكثيرون الذين يحللون على هذه الشاكلة، ربَّما جاء انطلاقاً من أمانيهم وأحلامهم الخاصة، ظناً منهم أن الحكومتين الإثيوبيّة والإريتريّة اختلفتا**».

تبرَّع السيد قِرمَا بما لم يطلبه منه أحد، فلم يحدُث حتى ذلك الوقت أن اشتمَّ الناس رائحة الخلافات المُزمنة تنبعث من الغُرف المُغلقة، ولم يكن حتى ذلك الوقت لأحدٍ أمانٍ أو أحلام خاصّة حتى يَسدِرَ فيها، ويُؤكد أن الحكومتين اختلفتا.. لكن الواقع أنه بعد اجتماع اللجنة المذكورة، والاتفاق الذي تمخَّض عن المحادثات، يستطيع أي مراقب أن يؤكد أن الحكومتين قد اختلفتا، وكان اختلافهما جوهرياً، لا تستطيع أي عبارات منمّقة أن تستر عورته مهما أوتي صاحبها من الذكاء السياسي أو امتلك نواصي اللغة.

الواقع أيضاً، أن الحكومة الإريتريَّة قبلت بالخيار الذي تمسَّك به الطرف الإثيوبي، وهي تعلم سلفاً الضَّرَر الذي سيُلحقه ذلك باقتصادها، وما لم يجرؤ على قوله السيد قِرمَا هو أنَّ هذا الخيار يعني عملياً بداية حصار اقتصادي غير مرئي على بلاده.

بدأ العمل بالنظام الجديد المُتفق عليه، وعند سريانه كانت العُملة الإريتريَّة "النقفة" مثار حرب خفيَّة على الحدود مع إقليم تيغراي، فقد أصبح حاملها ومُتداولها والمُرَوِّج لها مُذنباً، وتعرَّضت من بعض المسئولين المحليين للتمزيق والازدراء كإجراءٍ استفزازي، وكنتُ قد رأيتُ هذه المُمارسات، وهلع المواطنين على الحدود في زيارة صحفيَّة للمنطقة، وأغرب ما رأيتُ - ولن يخطُر على بال بشر - أن بعض غُلاة المُتطرِّفين من المسيحيين كانوا يُمزِّقونها بدعوى أنها تحمِلُ صُوراً لمسلمين إريتريين، وحرَّموا دخولها إلى "أكسوم"، معقل الديانة المسيحيَّة في إثيوبيا، والموقع الأثير إلى نفوسهم، ولا أدري حتى اللحظة كيف يمكن للمرء أن يكتشف هويَّة الآخر العقائديَّة من صُورته، ونعلم أن ذلك أمرٌ يستعصي على أي أحدٍ، حتى إن شقَّ قلبه. وبالرغم من أن تلك الممارسات كانت محدودة من فئة غير مسئولة، ولكن لا يمكن الجَزم بأنها كانت تجري بعيداً عن أعينهم ، ولولا أن النفوس مشحونة بمشاعر غضبٍ مكبوتة، لكان يمكن معالجة أي تجاوزات بروح وُديَّة.

أدَّى النظام الجديد إلى توقُّفٍ تدريجي للتجارة الحُدوديَّة بين البلدين، فالمبلغ المُحدَّد لها لا يوازي المتاعب والصعاب التي يواجهها أي تاجر في غدوه ورواحه، فأصبح ضرر المواطنين باهظاً. وعلى إثر ذلك، كَسَدَت البضائع في إقليم التيغراي، والتي كانت تُصدَّر إلى إريتريا باعتبارها السوق الوحيد المستهلك لها لقُربها الجغرافي، وبخست أسعارها بعدئذٍ في الإقليم، وبدأت إريتريا تشكو شُحاً في ذات السلع، خاصَّة تلك المرتبطة بالثقافة الغذائيَّة لمواطنيها.

في تلك الفترة، لاحظ قلة من المراقبين أن الحملة الإعلاميَّة ضدَّ إريتريا من أديس أبابا قد زادت كثافةً، وخاصَّة من صُحُفِ "التابلويد" المُوالية لقوميَّاتٍ بعينها، والمناوئة للجبهة الحاكمة في إثيوبيا، والأخرى التي يطلق عليها صفة "المُستقلة"، بدأت في انتقاد موقف إريتريا من السياسات الاقتصاديَّة، ووصفها بالتعسُّف والعنجهيَّة والاستعلاء، إلى آخر تلك الأوصاف التي درَجَت عليها أصلاً، وزادت عليها الرسوم الكاريكاتيريَّة الساخرة.

بعد نحو ثلاثة أسابيع من الاتفاق الاقتصادي المذكور، وعودة الوفد الإثيوبي إلى بلاده، عقدت "الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي" مؤتمرها التنظيمي الخامس في الفترة من ١٣ إلى ١٩٩٧/١٢/١٦ بعاصمة الإقليم "ميكلي"، وكان ذلك المؤتمر هاماً، ليس للتنظيم فحسب، وإنما بالنسبة للعلاقة بين الجبهتين، أو فلنقُل بين البلدين. وفي إطار ما هو مُتَّبَعٌ بين التنظيمين، حضر هذا المُؤتمر - بصفة

مراقبين- وفدٌ من "الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" برئاسة السيِّد الأمين محمد سعيد.

أثناء أعمال المؤتمر، كانت المُفاجأة للوفد الإريتري أن وجد وفداً إريترياً آخر يحتلّ مقاعد أيضاً في القاعة، وكان هذا الوفد عبارة عن مجاميع من تنظيم "جبهة التحرير" (ساقم الاستمراريَّة) ظلَّ منذ السنوات الأخيرة لما قبل التحرير موجوداً في إثيوبيا، وبالذات في إقليم التيغراي، وله موقفٌ مُعارِض لـ"الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا"، ولهذا لم ينخرط في العمليَّة السياسيَّة في إريتريا بعد التحرير، وإن كان وجوده هناك بعلمها، ولهذا - في إطار العلاقة الجيدة بين الجبهتين- كان يعارض معارضة صامتة، وكانت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" تهوِّن من وجوده على أراضيها، ولكن بعدئذٍ اتضح أن لهُ مآرب أخرى، ظهرت مؤشراتها في وجوده في القاعة على مرأى من عيون الوفد الرسمي الإريتري. وزادت من ذلك جُرعةً حينما قدَّمته عليه لإلقاء كلمته! لم يُبدِ الوفد الإريتري أي اعتراض في ذلك - لفظاً كان أو حتى عملاً- كالانسحاب من المؤتمر مثلاً، وتمَّت إعادة انتخاب السيد "مِليس زيناوي" رئيساً للتنظيم، إلى جانب ثلاثين عضواً للجنة المركزيَّة لقيادة التنظيم في مرحلة العامين التاليين.

بعد انتهاء الأجندة الأساسيَّة للمؤتمر، عُقِدَ على هامشه اجتماعٌ حَضَرَهُ بعض القياديين في الجبهة والحزب "مِلليت"، وذلك بصورة سريَّة، وقد كان الغرض منه وضع الإستراتيجيَّة الجديدة التي ستتبعها الجبهة الحاكمة في إثيوبيا تجاه إريتريا، في ضوء ما استجدَّ من أحداث، بدلاً عن الإستراتيجيَّة القديمة التي ارتضت استقلال إريتريا باشتراط جعلها كائناً يعتاش اقتصادياً من تحت إبط إثيوبيا. وقد نما إلى عِلمِنا من مصادر موثوقة أن المُؤتمرين ناقشوا وتوصَّلوا إلى إستراتيجية جديدة اعتمدت على محورين أساسيين:

(١) العمل على فرض المزيد من الإجراءات الاقتصاديَّة المُتشدِّدة على إريتريا، بُغية دفعها إلى الرُّضوخ لأي مطالب إثيوبيَّة، وتُرجِعُها إلى بيت الطاعة مرَّة أخرى، وبالعدم إنشغالها في معالجة ذلك الوضع ببدائل أخرى، وذلك يعني عملياً تجميد أو تعطيل دورها الإقليمي، إذ أن أديس أبابا كانت تخشى المُنافسة في هذا الموقع، وقد تحسَّبت لذلك منذ أن أصبح استقلال إريتريا أمراً واقعاً.

(٢) تعضيداً للسيناريو الأوَّل، يجري السيناريو الثاني مُتزامِناً معه بهدوءٍ شديد، وهو تحريك الملف الحدودي بهدف إثارة إريتريا وجرّها إلى عملٍ عسكري محدود على طول الحدود، وذلك على نحوٍ يتيح لإثيوبيا أن تُظهِرها - أي إريتريا- بمظهر المعتدي، ويعطيها المُبرِّر الكافي والمُقنع دولياً وإقليمياً لمواجهة "العدوان الإريتري". وقد رأى المجتمعون من خلال حسابات سياسيَّة وعسكريَّة تمَّ التأمين عليها (سيأتي ذكرها لاحقاً)، أنهم سيُنزِلون هزيمة ساحقة بأسمرا في هذين المحورين (السياسي

والعسكري)، علاوة على امتصاص قدراتها الاقتصاديَّة. ووضع السيناريو في الحُسبان الظروف التي تعيشها إريتريا من ناحية خلافاتها العميقة مع السُّودان، والمُجمَّدة مع اليمن، والفاترة مع جيبوتي.

في نفس اليوم الذي انتهت فيه اجتماعات "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"، كانت قد بدأت في الضفة الأخرى اجتماعات مجلس الوزراء الإريتري، وهي عادةً ما تأخذ فترة زمنيَّة طويلة من ١٩٩٧/١٢/١٦ وحتى ١٩٩٨/١/٢٣، وبالتأكيد كانت اجتماعات المجلس قد تناولت العلاقات الاقتصاديَّة مع إثيوبيا في ضوء الاتفاق الذي توصَّلت إليه اللجنة المشتركة، وكذلك في ضوء تقرير الوفد الذي حضر مؤتمر الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي بالمُلابسات التي ورد ذكرها (ليس معلوماً إن كان الاجتماع الذي جرى على هامشه قد تضمَّن ذلك أم لا).. لكن الذي صمت عنه السيد قِرمَا أسمروم في المؤتمر الصحفي، نطق به مجلس الوزراء صراحةً، إذ علق الجرس في رقبة الحكومة الإثيوبيَّة للمرَّة الأولى في تاريخ العلاقات، واتهمها بعرقلة السياسات الاقتصاديَّة بين البلدين، وذلك عندما نشرت الصحيفة الرسميَّة "إريتريا الحديثة" بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٥ ما يلي: «**قيَّم مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها قبل ظهر أمس السياسة التي تتبعها الحكومة الإثيوبيَّة في الجانب الاقتصادي والتجاري، بأنها تعرقل التعاون بين البلدين والشعبين في الوقت الراهن والمستقبل**».

كان ذلك إيذاناً بانتشار الخلاف إلى نطاق أوسع بكثير مِمَّا اتفق عليه مُسبقاً - بأسلوب المعالجة في أضيق إطار ممكن- وكان ذلك أيضاً هو الخبر الوحيد المثير عن العلاقات مع إثيوبيا، والذي جاء في خاتمة خمسة أخبار صغيرة تناولتها الصحافة الرسمية الإريتريَّة عنها طيلة العام ١٩٩٧ كله.

كان ما صَدَرَ عن المجلس قوياً بحيث شَمِلَ ثنائياتٍ ذات مدلولٍ عميق لِمَن يُدركها، فقد أكَّد بأن ما اتبعته الحكومة الإثيوبية يعرقل التعاون بين "البلدين والشعبين"، وذلك في "الوقت الرَّاهن والمستقبل".

إن الذي يُسفر عن ذلك بوضوح لا بُدَّ من جانبه أن يُعِدَّ العُدَّة ورباط الخيل لأحداثٍ جِسام مُقبِلة عليه، أو هو مُقبِلٌ عليها - لا فرق- إذ استوى الأمر الذي فيه يستفتيان.

الإبحار نحو شطآن عَصَبْ

لم تكن هذه المحاور جُزُراً متقطعة، بمعنى أن الأحداث تجري في كُلِّ واحدٍ بمعزل عن الآخر.. إنها كانت تتراكم كما كُثبانٌ رمليَّة، أينما غشيتها الرياح من أي جانبٍ انهالت على بعضها البعض.. وكان ما يحدُث في كل محور هو في جوهره انعكاس لما يحدث في المحور الآخر.

استكمالاً لما ذكرناه بأن التوتر الذي اتفق على التكتُّم عليه في سماوات العاصمتين والتقطته بعض وسائل الإعلام بتقنياتها الحديثة ونشرت شذراً منه أواسط العام ١٩٩٧، أطلَّ مرَّة أخرى في الصحافة العربيَّة في نهائيات العام، حيث نشرت مجلة 'الوسط' الصادرة في لندن في عددها رقم (٣٠٢) بتاريخ ١٩٩٧/١١/١٠ خبراً بعنوان: «توتر إثيوبي/إريتري يمتد إلى العُملة»، وذكرت فيه: «إن الأزمة امتدَّت إلى الجانب المالي من علاقات البلدين، فقد رفضت إثيوبيا شراء عُملتها المُتداولة في إريتريا بالعُملة الأمريكيَّة بعدما قرَّرت إريتريا طرح عُملتها الوطنيَّة الجديدة، وعَمَدَت أديس أبابا إلى تغيير عُملتها هي الأخرى وطرح أوراق نقدية جديدة». وأشار الخبر إلى معلوماتٍ تُوضِّح أن رئيس الوزراء الإثيوبي مِليس زيناوي: «**قام بزيارة سريَّة إلى أسمرا التقى خلالها الرئيس الإريتري أسياس أفورقي، غير أنه يُعتقَدُ بأن المحادثات لم تُسفر عن تغيير يُذكر في طابع العلاقات الثنائيَّة**».

مع تدفق كل تلك التداعيات، كان ما يجري في محور عَصَبْ هُو تنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه في الاجتماع المذكور على هامش مؤتمر ميكلي، وهذا المحور هو بمثابة الشريان الرئيسي لتنفيذ الإستراتيجيَّة، فهو بالنسبة لإثيوبيا المنفذ البحري الذي تغذيه بوارداتها الأساسيَّة، ويحمل للعالم الخارجي صادراتها كذلك، وفق الاتفاق الذي جرى بين البلدين. وبالنسبة لإريتريا، هو نعمة إحدى الرئتين اللتين تتنفس بهما، وفي آنٍ هو النقمة التي جرَّت عليها كل أسباب الاحتلالات التاريخيَّة.

كنا قد ذكرنا أيضاً أن إثيوبيا على إثر بروز الاختلاف حول حاجتها من تكرير البترول في مصفاة عَصَب، قامت بالاستغناء عنها، وأصبحت تستورد الوقود ومُشتقاته عبر ميناء جيبوتي، وذلك بعد إعادة تأهيل الخط الحديدي، الذي يربط بين أديس أبابا وجيبوتي، وكان ذلك يعني بصورة أخرى استغناء تدريجياً عن ميناء عَصَب، ومع ذلك ظلت تستخدمه دون الاعتماد عليه كليَّة.

من جهة ثانية، وفي الإطار نفسه، كانت إريتريا وجيبوتي قد أقدمتا على توقيع اتفاق بروتوكولي في ١٩٩٧/١٢/١٥، تضمَّن لجاناً اقتصاديَّة وسياسيَّة واجتماعيَّة، وذلك تنفيذاً لما تمّ التوصُّل إليه من قبل الرئيسين أسياس افورقي وحسن جوليد، في الزيارة الأولى التي قام بها الأخير إلى أسمرا، للمشاركة في الاحتفال بعيد استقلالها في عام ١٩٩٣، لكن ايضاً جاء هذا الاتفاق - الذي وقعه عن الجانب الإريتري وزير الخارجيَّة هايلي وُلدتنسائي، وعن الجانب الجيبوتي وزير الخارجيَّة والتعاون الدولي محمّد موسى شحيم- بعد توترٍ في العلاقات حدث في منتصف أبريل (نيسان) ١٩٩٦، إثر اتهام جيبوتي لإريتريا بقصف منطقة حدوديَّة في أراضيها "رأس داميرا"، وإصدارها خارطة جديدة اقتطعت فيها جزء من أراضيها ايضاً، وقبل الاتفاق تمّت معالجة هذا الأمر وتجاوزه الطرفان بعد نفي جيبوتي على لسان وزير الخارجيَّة نفسه في زيارة إلى أسمرا ذلك الاتهام.

غير أن الشيء الذي لم يشأ أي من الطرفين كشفه، هُو أن ذلك الاتهام كان وقتئذٍ قد تورَّطت فيه بعض الأطراف اليمنيّة، في إطار صراعها الخفي مع إريتريا جرَّاء مشكلة جُزُر أرخبيل حنيش، وكان مفترضاً أن يكون اجتماع اللجنة الإريتريّة الجيبوتيَّة مُتزامِنا مع نفس تاريخ الاتهام.

كانت اللجان التي تمّ تسميتها في الاتفاق قد أنجزت أعمالها بعد عدة شهور، وفي الزيارة الثانية التي قام بها الرئيس حسن جوليد يوم ١٩٩٨/٣/٤، تمَّ التوقيع النهائي على البروتوكول، الذي شمل مجالات الأمن والهجرة والمواصلات والتعليم والصحّة والإعلام والاتصالات، وذلك لمدة خمسة سنوات.

لربما هدفت إريتريا من وراء الاتفاق إلى عدم ترك الساحة الجيبوتيَّة لإثيوبيا وحدها، بعد أن أقدمت هذه الأخيرة على اتفاقيات مماثلة، هدفت من ورائها إلى الاستغناء التدريجي عن إريتريا، كما أن الخطوة بالنسبة لإريتريا أيضاً، ترمي في اتجاه كسر طوق الحصار الاقتصادي غير المُعلن، الذي هدفت إليه أثيوبيا.

موازاةً لما كان يجري في الحدود، وما كان يجري في محادثات اللجان الاقتصاديّة المشتركة في العاصمتين، كان التوتر يُبحر بهدوء نحو شُطآن عَصَب الهادئة، غير أن أمواج هذه الشطآن بدأت تتلاطم إثر إجراءاتٍ جديدة أقدمت عليها إدارة الميناء، اعتبرها الطرف الآخر بأنها تضع متاريس أمام حركته.

أطلّ الأمر ابتداءً في ثنايا خبر أوردته الصحيفة الرسميَّة "إريتريا الحديثة" يوم ١٩٩٧/١١/٢٩ نقلاً عن سفيرها لدى إثيوبيا السيد قِرمَا أسمروم، ذكرت فيه أنه التقى وفداً من ستة أشخاص يمثلون لجنة تسهيل الشئون الجمركيَّة الإثيوبية التي تضمُّ ٦٠ وكالة سُفُن خاصة، وذلك: «**بغرض شرح الخُطوات التي قامت بها الحكومة الإريتريَّة في طرح وكالات خدمات السفن عن طريق المنافسة**». وأشار إلى أن هذه الخطوة: «**تهدف إلى تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين**»، ومن جانبه أوضح الوفد، على حدِّ ما ذكرت الصحيفة أن: «**الخُطوة التي اتخذتها الحكومة الإريتريَّة مفيدة جداً لتسهيل أعمالهم**»، وأشاروا إلى إن: «**التخليص بالدولار الذي تمَّ اتخاذه لن يخلق لهم صعوبات**».

في المعاني التي ظللت الخبر، بدا أن هذه الخطوة قد نزلت برداً وسلاماً على قلوب الوفد الذي استجار بالمسئول الإريتري من رمضاء عَصَب، لكن الطرف الآخر اعتبرها من قَبيْلِ الزَّبَد الذي يذهب جُفَاء، إذ ردَّ على ذلك السيد أحمد يسن، مدير هيئة الملاحة الإثيوبية وخدمات الترانزيت لإذاعة صوت أمريكا (VOA) يوم ١٩٩٧/١٢/٢٧، وقال: «**إن الاتفاقيَّة التي تمَّت بين الحكومتين الإريتريَّة والإثيوبيَّة لا يمكن أن تُعدَّل أو تُستبدَل إلاَّ باتفاق الحكومتين، وليس عبر مُؤسَّسة الخدمات**»، وأضاف أيضاً: «**إذا حدثت وقائع وتطوُّرات تدفع في اتجاه التعديل، فإن ذلك ينبغي أن يتمَّ حسب نُصُوص وبنود الاتفاقيَّة المُبرمة بين الطرفين**».

كانت تلك هي عاصفة التصريحات التي عبرت من فوق هدوء شُطآن عَصَب الدافئة، ومن خلال المعاني التي ظللت تصريحات المسئول الإثيوبي أيضاً يبدو أنها أصابت بعض المنطق، لكن إدارة ميناء عَصَب لها منطق آخر يُبرِّر الفعل الذي أقدمت عليه، وجاء ذلك على لسان السيد إبراهيم سعيد، مدير قسم النقل البحري في تقريرٍ أورده للصحيفة الرسميَّة يوم ١٩٩٨/١/١٠، قال فيه: «**إن التعديلات تمّت وفقاً لبنود الاتفاقيَّة الموقعة بين الحكومتين، وقد نُوقشت في الاجتماعات التي عُقدت بين الحكومتين إبان تغيير العُملة، وتمَّ الاتفاق حولها، وقد قرَّرنا إجراء التعديلات بعد أن تمَّ الاتفاق، وهذا الأمر قد تأخَّر في الوصول لهيئة الملاحة الإثيوبيَّة حسبما نعتقد**».

بدا أن ما قصده المسئول الإريتري بأن التعديلات التي تمَّت وفقاً لبنود الاتفاقيَّة الموقعة بين الحكومتين يرمي للإشارة إلى محادثات اللجنة الوزاريَّة المشتركة في اجتماعها الأخير في أسمرا، الذي ورد ذكره، وبالفعل كان هذا الاجتماع قد تناول عرَضاً نقطة أثارها الجانب الإثيوبي حول مسألة تخفيض رسوم الترانزيت المُحدَّدة سلفاً بنحو ١,٥% ويتم تغطيتها بالعُملة الأجنبيَّة.. ردّ الجانب الإريتري بأن تلك الرسوم تُعتبَرُ قليلة جداً مقارنةً بالموانئ المجاورة، وأن عائداتها تُستخدم في تحديث الميناءين (عَصَب ومُصَوَّع) بالمُعدَّات والآلات لضمان كفاءة تشغيلهما، ومع إلحاح الطرف الأوَّل، أبدى الطرف الثاني موافقته علي إخضاعها للتقييم المستمر.

كانت التعديلات المستحدثة من قبل إدارة الميناء تتضمَّن تخفيض التعريفة على الخدمات المُقدَّمة بنسبة ٢٠% لصالح المُتعاملين ومستخدمي الميناء من الأفراد والهيئات والسُفُن، إلى جانب إجراءات أخرى طفيفة. ويفسر السيد إبراهيم سعيد في التقرير المذكور، بأن التغيير الجديد في هذه الإجراءات: «**جاءت لصالح مستخدمي الميناء، حيث أتاح لهُم فرصة المنافسة مع هيئة الملاحة الإثيوبيَّة علي قدم سواء**»، مشيراً إلى أن أصحاب البضائع في النظام السابق «**كانوا يُسلِّمُونها إلى وكالات خدمات النقل والعُبور الخاصة في أديس أبابا، التي تقوم بدورها بتسليمها إلى هيئة الملاحة الإثيوبيَّة، التي تنقلها إلى فرعها بمدينة عَصَب، ومن ثمَّ تمُر عبر وكالة النقل والبواخر الوطنيَّة، والعكس في حالة السلع المنقولة من إثيوبيا**».

شكلياً، تبدو إدارة الميناء وقد زجَّت بنفسها في صراع بين أصحاب الوكالات الخاصَّة وهيئة الملاحة الإثيوبيَّة، وأنها لم تألُ جهداً في الانحياز للأولى، لكن واقعياً كان انحياز إدارة الميناء لأصحاب الوكالات الخاصَّة هو في مضمونه انحيازاً لمصالحها، ذلك لأن هيئة الملاحة الإثيوبية في ذلك الوقت - أي مع إطلالة العام ١٩٩٨ - بدأت في الاستغناء التدريجي عن ميناء عَصَب، والاتجاه نحو ميناء جيبوتي، ومنطق المصالح هذا هو ما أكده تصريح للسيد محمد سعيد جاسر، مدير

الميناء للصحيفة الرسميَّة يوم ١٩٩٨/٤/٩ - أي في الرُبع الأوَّل من العام لتقييم التجربة- حيث قال: «**إن نشاطات الميناء ارتفعت بنسبة ٣٩,١ % نتيجة خفض التعريفة ٢٠ % مقارنة بالثلاثة أشهر الأخيرة من العام الماضي**».

في عددها الصادر في الأوَّل من يناير (كانون الثاني) ١٩٩٨، ذكرت صحيفة 'ريبورتر' الإثيوبية الأسبوعيَّة خبراً أكدت فيه أن: «**مكاتب الجمارك الإثيوبية نُقِلت من داخل ميناء عَصَب إلى منطقة "برو" في الحدود**»، ولم تُورِد الصحيفة أيِ توضيحات حول هذا الخبر.

عليه، كانت هيئة الملاحة الإثيوبيَّة تبحث عن ذريعة تنقل بها كامل أنشطتها إلى ميناء جيبوتي، لكن إلى أي مدى كانت إدارة ميناء عَصَب أو الحكومة المركزيَّة في أسمرا تُدرِكُ ذلك.

الواقع أن الحكومة الإريتريَّة كانت تعتقد بأنها تقدِّم تسهيلات أكثر مِمَّا ينبغي لإثيوبيا في استخدامها للمنفذين البحريين، مقارنة بالتسهيلات التي تقدِّمها دول الجوار، في حين أن الحكومة الإثيوبية كانت تعتقد بأن إريتريا بدأت تستغلَّ حاجتها لهذين المنفذين وتفرض عليها ما لا طاقة لها به ، وإنها بذلك - أي إريتريا- تريد أن تبني اقتصادها عبر امتصاص اقتصاد إثيوبيا. وبين هذين التناقُضَيْن كانت الأزمة تنسج حبالها بإتقانٍ شديد.

مع كل ذلك، حاول وزير الخارجيَّة الإريتري، هايلي وُلدي تنسائي التقليل من شأن تلك التطوُّرات، على الرغم من أنها كادت أن تستحكم حلقاتها، فقال لـ'الحياة' بتاريخ ١٩٩٨/٣/٦: «**لا خلاف بين إريتريا وإثيوبيا، فكلاهُما يحتاج للآخر، ومن حق أي دولة استخدام الميناء الذي تريده**».

لم يكن لجوء إثيوبيا لاستخدام ميناء جيبوتي باعتبار أنه الأقل كلفةً، وذلك ما جاء في تصريح آخر للسيد أحمد يس لصحيفة 'ريبورتر' الإثيوبيَّة في الأوَّل من ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٧، حيث أكد: «**إن ميناء جيبوتي يُعَدُّ أغلى من ناحية الخدمات بنسبة تتراوح ما بين ٤٠ % إلى ٥٠ % عن ميناء عَصَب**»، لكن الواقع أن هذا التصريح كان قد أدلى به قبل أن تفكِّر مُؤسسته في نقل أنشطتها إلى الميناء البديل.

في زيارة عمل للميناء بعد اندلاع النزاع، ذكر لنا السيد عبدالقادر عثمان، مدير العمليات أن: «**إثيوبيا بدأت تتوقف تدريجياً عن استخدام الميناء منذ بداية عام ١٩٩٨، إلى أن توقفت تماماً في نهاية مارس (آذار)، بينما ظلَّ القطاع الخاص يستخدم الميناء حتى قبل اندلاع الحرب في مايو (آيار) بأيام قلائل**».

كانت نسبة العمالة الإثيوبية تقدر بنحو ٧٥% وفقاً لما ذكره المسئول أعلاه، كما كانت إثيوبيا تستخدم الميناء بنسبة ٩٠% في الصادر والوارد، بينما إريتريا

تستخدم النسبة الباقية في تصدير بعض مُنتجاتها، وبدرجة أساسيَّة "ملح الطعام" إلى عدة دول أفريقية في المنطقة.

لأن المنافذ البحريَّة تعتبر رُكناً هاماً في الأزمة، بل في النزاعات الإثيوبيَّة الإريتريَّة عموماً، في الماضي والحاضر، كُنا قد أزمعنا على معاينة ميدانيَّة للبدائل التي لجأت أو تود أن تلجأ إليها إثيوبيا في موانئ المنطقة، فزُرنا إضافة إلى عَصَب ومُصَوَّع، كلاً من جيبوتي وميناء "بربرة" في جمهوريَّة أرض الصومال "صوماليلاند"، وقارنا الأمر بما لدينا من إلمام بميناء بورتسودان، ولم يتسنى لنا الوصول لميناء "مُومباسا" في كينيا، وإن كانت التقارير المتاحة قد أغنت عن ذلك.

دون إغراق في التفاصيل، المعروف إن ميناء جيبوتي صغير في سِعَتِه، لا يستطيع الإيفاء بحاجة إثيوبيا كاملة في الصادر والوارد، كما أنه أبعد جغرافياً من بعض الأقاليم الإثيوبيَّة، خاصة إقليم التيغراي، محط اهتمام الجبهة الحاكمة، إلى جانب أن العمالة الإثيوبية فيه تُشكِّل نسبة قليلة لا تقارن مع عددها، الذي كان يعمل في ميناء عَصَب. غير أن ميناء جيبوتي يعتبر أكثر تحديثاً من ميناء عصَب لأنه يعتمد على نظام الحاويات بأسلوب متطوِّر نسبيا، الأمر الذي يقلل من كلفة الشحن والتفريغ، بالمُقابل فإن ميناءي عصب ومُصَوَّع يُقدِّمان فترة إمهال "بدون رسوم" لبضائع الترانزيت تصل إلى ١٨٠يوماً، في حين أن حدها الأعلى في ميناء جيبوتي ٦٠ يوماً.

كذلك، فإن اتفاقيَّة سبتمبر (أيلول) ١٩٩٣ بين الحكومتين الإريتريَّة والإثيوبيَّة ألزمت الأولى بإعفاء المساعدات الإنسانيَّة العابرة لإثيوبيا من رسوم الميناء والتخزين، كما أن الاتفاق أعطى إثيوبيا مزيَّة دفع تكلفة خدمات السُفن والميناء (عدا الرسوم) بالعُملة المحليَّة "البِرْ"، لكنها ليست كذلك في ميناء جيبوتي.

أما ميناء "بربرة" في جمهورية أرض الصومال، فهو صغيرٌ جدا ويحتاج إلى تحديثٍ كبير، لا تستطيع الحكومة القائمة هناك القيام به وحدها، وحتى إن تمّ ذلك، فيمكن أن يُعتبر رافداً وليس بديلاً. وكانت بالفعل قد جرت مشاورات بين الإثيوبيين والصوماليين لاستخدامه، إلاَّ أنه لم يتم الاتفاق على شيء. كما أن عدم حماس الإثيوبيين لهذا الميناء يرجع إلى بعده الجغرافي عن الوسط وأقاليم الشمال الإثيوبي، علماً بأن المسافة بينه وبين "جيقجيقا" عاصمة الإقليم الخامس "الأوغادين"، لا تتعدى ١٥٠ كيلو متراً، لكن كما هو معروف فإن الأوضاع غير المستقرّة في هذا الإقليم عقَّدت من مسألة استخدام ميناء "بربرة".

وقد أجرت إثيوبيا أيضاً مشاورات مع الحكومة السودانيَّة لاستخدام ميناء بورتسودان، وذلك بإعادة تأهيل طريق كانت "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي" تستخدمه في الماضي إبان كفاحها المسلح ضد مانغستو هايلاماريام. وهذا الطريق يمُرُّ من بورتسودان إلى القضارف، ثم دوكة، فالحُمرة على الحدود الإثيوبية،

وصولاً إلى إقليم التيغراي.. لكن العقبة في هذا الطريق هو طوله أولاً، علاوة على أنه غير ممهَّد ويصعُب استخدامه أثناء فترة هطول الأمطار، إضافة إلى عامل جانبي آخر، حيث أن المنطقة تشهد سجالاً عسكرياً بين الحكومة السودانيَّة ومُعارضيها، ولذا فهُو محفوفٌ بالمخاطر نتيجة هذه الظروف غير الطبيعيَّة.

أما ميناء "مُومباسا"، فذاك خيارٌ صَعْب، وفضلاً عن خدماته المرتفعة، فالذي ينطبق على الموانئ المذكورة جغرافياً ينطبق عليه أيضاً.

بناءً على هذه المُعطيات، يتضح أن الخيارات الإثيوبيَّة محدودة للغاية، وليس أمامها من سبيلٍ سوى العودة لاستخدام ميناء عَصَب بدرجة أساسيَّة، وكذلك مُصَوَع، ونظراً لمساحتها الجغرافيَّة الشاسعة وكثافتها السُكانيَّة العالية لن يُقلل من هذه الحتميَّة استخدامها لميناء جيبوتي أو أي ميناء آخر، ولكن كموانئ ثانويَّة وليست أساسيَّة.

لكن إلى أي مدى يتسق ذلك مع ما أدلى به السيد عبدالله جابر لصحيفة 'الاتحاد' الإماراتيَّة بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٦، والذي بدا من حديثه أن الأزمة قد أوغرت صدره تماماً، إذ قال: «**في ظِلِّ وجود النظام الحالي، لن نسمح لإثيوبيا مرَّة أخرى باستخدام الموانئ الإريتريَّة مهما كان الحال، لأن إثيوبيا كانت تستخدمها في السابق بدون رسوم، ونحن برغم ذلك لم نعترض، ولكن النظام الإثيوبي فاجأنا بتحويل تجارته إلى جيبوتي بدلاً عن الموانئ الإريتريَّة، وكان الهدف هو ضرب الاقتصاد الإريتري، لأننا أصدرنا عُملتنا الخاصة.. لن نسمح.. ولن نكافئه على تصرُّفاته العُدوانيَّة على اقتصادنا الوطني، حتى ولو عادت المياه إلى مجاريها بين البلدين**».

وفقاً لما ذكره مدير العمليات في حديثه السابق، كانت إثيوبيا قد توقفت عن استخدام ميناء عَصَب بصورة كاملة في أواخر مارس (آذار) ١٩٩٨، وبالرغم من أن القطاع الخاص ظلَّ يستخدم الميناء بعد ذلك التاريخ، إلاَّ أن القرار الإثيوبي - غير المُعلن- وقتذاك أدَّى إلى شللٍ جزئي في أنشطة الميناء، وبالتالي فقدت إريتريا موارد ماليَّة من مرفق كان يُعَد أحد تروس عجلة اقتصادها.

لم يسأل المسئولون الإريتريون رُصفائهم في أديس أبابا عن أسباب عزوفهم عن استخدام منافذهم البحرية، كما أن المسئولين الإثيوبيين بدورهم لم يُبادروا بتقديم ما يبرِّر خُطوتهم، فأخذت الهُوَّة تزداد اتساعاً.

إلاَّ أنه من الواضح أن الحكومة الإريتريَّة كانت على علمٍ نسبي بإستراتيجيَّة الطرف الآخر، ولم يُثنها القلق الطارئ عن المُضِيّ في مشروعها الرامي إلى شراكة اقتصاديَّة كاملة، مع الاحتفاظ بحقها في التوقف أو التراجُع متى ما رأت أن سياساتها الاقتصاديَّة الإستراتيجيَّة في التنمية سوف تكون عرضة للخطر في تلك الشراكة، ولكن فيما بدا أن الأحداث تداعت وتسارعت بصورة أكبر مِمَّا توقعته،

لدرجة اكتشفت فيها أن من بين خياراتها المتاحة أشياء كانت تأبى أن تتعاطاها بناءً على مواقف مبدئية أو سياسيَّة.

في يوم ١٩٩٨/٥/١٢، أعلنت الحكومة الإثيوبيَّة رسمياً مقاطعتها للموانئ الإريتريَّة، حيث طلبت بتعميمٍ صادر عن مُؤسسة الملاحة البحريَّة وخدمات الترانزيت من جميع أصحاب السُفُن تحويل كافة البضائع إلى ميناء جيبوتي. وتبعاً لذلك، أصدرت شركة "لويدز" للتأمينات البحريَّة - ومقرَّها بريطانيا- تعميماً فرضت بموجبه رسوماً تأمينيَّة باهظة للسفن التي تعبر المياه الإقليميَّة الإريتريَّة، أو تفرِّغ بضائعها في ميناء عَصَب أو مُصَوَّع، وكانت تلك هي الخطوة الأولى في سلسلة إجراءات هدفت إلى فرض حصار اقتصادي كامل ومُعلن على إريتريا، بعد أن جرى ذلك لعدَّة أشهر بصورةٍ جُزئيَّة غير مُعلنة.

بذلك سقطت قداسة العلاقات بين الجبهتين على أعتاب التناقضات الاقتصاديَّة، فغادرت سفينة الأزمة الشُطآن الهادئة، وأبحرت نحو الزاوية الثانية من مثلث "برمودا"، وهذا ما كان عليه حال المحور الاقتصادي، وفي جوفه "عَصَب" عشيَّة اندلاع النزاع.

هَوَامِش الفَصْل الثامِن

(١) "الطاف" نوعٌ من أنواع الحبوب الغِذائيَّة الرئيسيَّة في البلدين.
(٢) بالاستناد إلى المصادر الرسميَّة في وزارة الماليَّة الإريتريَّة (إريتريا الحديثة - ١٠/٤/١٩٩٩).

obeikandl.com